

الجريمة في سنجق البصرة

في أواخر العهد العثماني

في ضوء الصحافة البصرية (١٨٩٦ - ١٩١١)

أ.م.د فوزي خلف شويل

جامعة البصرة - كلية التربية

قسم التاريخ

تعد دراسات التاريخ الاجتماعي حقلاً مهماً لمن يروم خوضه ، وبخاصة دراسة الجريمة التي يغوص دارسها في عمق المجتمع ليطلع على الحقائق الكامنة فيه . وعلى نحو عام تعرف الجريمة بأنها ظاهرة اجتماعية تنصب على أنماط من السلوك تعد خروجاً على قيم المجتمع وتقاليده فهي مهددة له وضاره به لذا تشرع القوانين للحد منها بفرض عقوبات متدرجة حسب جسامة الجريمة . وتختلف من بيئة إلى أخرى ومن عصر إلى عصر ، ومن فترة إلى فترة (١) . ويقتصر البحث هنا على الجريمة الجنائية .

أعتمد البحث على المعلومات الواردة في جريدة الولاية الرسمية " بصره " الصادرة في العام ١٣٠٧هـ / ١٨٨٩ م . ولم يكن صدورها منتظماً . كانت أسبوعية تشبه نظيرتها جريدة " الزوراء " البغدادية ، وأحياناً صدرت كل أسبوعين أو أكثر . كما أنها انقطعت عن الصدور في ٥ شوال ١٣١٠هـ / ١٨٩٢ م ، ثم عادت ثانية في ١٧ ربيع الثاني ١٣١٣هـ / ١٨٩٥ م ، وأخيراً توقفت في الحرب العالمية الأولى (٢) .

نشرت "بصرة" قرارات المحكمة الجزائية في البصرة تحت عنوان "إعلانات محكمة الجزاء في البصرة"، و"إعلانات قرار المهل" والمراد بالإعلانات الأخيرة تلك التي توجه إلى المتهمين الفارين بوجوب المثول أمام المحكمة خلال فترة معينة هي عشرة أيام من تاريخ نشر الإعلان، وقد تجدد المهلة نفسها استناداً إلى المادة (٣٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العثماني الموقت .

ومن المصادر الأخرى للبحث ، الجرائد البصرية التي صدرت بعد قيام العهد الدستوري العثماني (١٩٠٨) ، وبخاصة " مرقعة الهندي " و " البصرة الفيحاء " و " المنير " ، فضلاً عن مصادر أصيلة أخرى .

ومن الجدير بالذكر ، أن محكمة بداءة ولاية البصرة ، كانت ترفع الدعاوي إلى محكمة الاستئناف في ولاية بغداد التي بدورها ترفعها إلى محكمة التمييز في الاستئناف ، وتختص بالقضايا المدنية والجنائية (٣) . ويلاحظ أن البحث أقتصر على أقضية البصرة والفاو والقرنة (٤) بناء على المعلومات المتوفرة في الوقت الحاضر .

الأحوال العامة في سنجق البصرة :

كان سنجق البصرة ، أكثر أجزاء البصرة سكاناً في مطلع القرن العشرين ، فقد بلغ عدد نفوسه أكثر من (٦٥) ألف نسمة من عدد نفوس الولاية البالغ أكثر من (١٨٠) ألف نسمة استناداً إلى تقدير القنصل الروسي في البصرة اداموف الذي عمل فيها في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (٥) .

نجم عن ذلك ، توسع مركز مدينة البصرة من الناحية العمرانية في الجهة الجنوبية على بعد ستة كيلو مقرات من شط العرب التي ظهرت فيها محلات جديدة منذ مطلع القرن السادس عشر ثم اتصلت ببعضها في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وقد ضمت الأسواق والمساجد والمعابد (٦) . وأصبحت البصرة القديمة منطقة سكنية ومركزاً تجارياً ثانوياً بعد توسع منطقة العشار . وبانتشار الاستعمالات التجارية وتوسعها تدريجياً على نهر العشار الذي يربط البصرة بشط العرب الملاحي ، قامت منطقة العشار بوظيفة الميناء التجاري للمدينة وانتقل إليها مركز الثقل الإداري والاقتصادي . فشيدت المباني والمؤسسات الحكومية ومقرات الشركات والفتنصليات الأجنبية ومساكن التجار والموظفين والعمال والكسبة (٧) .

إن هذه التطورات لم تشمل الأقضية والنواحي والقرى الأخرى بالمستوى نفسه . فأن القسم الأعظم من مساكنها كانت صرائف واكواخ ، والقليل من البيوت المشيدة من الطابوق (٨) . كانت الزراعة الحرفة الرئيسية للسكان الذين عملوا في بساتين الملاكين والتجار على امتداد شط العرب من القرنة إلى الفاو (٩) . وكان الفلاحون العاملون في أملاك التاج (الأملاك السنية التي استولى تدريجياً عليها السلطان عبد الحميد ١٨٧٦ - ١٩٠٨ ، بحيث بلغت ٣٠٪ من أفضل الأراضي المزروعة) ، أفضل حالاً من الفلاحين الآخرين ، ويتمتعون بنوع من الحصانة أمام الإجراءات القضائية المحلية ألا بموافقة المسؤولين عن إدارتها (١٠) .

وبناء على ذلك ، انقسم المجتمع إلى فئة صغيرة من أصحاب الملكيات الزراعية والتجارة ، ارتبطت بالفئة الحاكمة التركية ، وتمتعت بالفنود والامتيازات ، وأكثرية فقيرة امتهنت الزراعة (١١) ومهن بسيطة أخرى .

وقد تفاقمت الحالة الاجتماعية باستخدام السفن التجارية الأجنبية ، البريطانية بصفة خاصة في جنوب العراق ، وأدت إلى تغيير العلاقات الاجتماعية بين الشيوخ وأبناء عموماتهم على المستوى العشائري ، وبخاصة بعد افتتاح قناة السويس (١٨٦٩) . وبحلول نهاية القرن التاسع عشر ، ساد اقتصاد السوق وتراجع الكفاف ، ونظر الشيخ إلى أفراد عشيرته على أنهم مصدراً للربح ، وظهر التنافس بين المشايخ لعمل الفلاحين في أراضيهم (١٢). ومهما يكن ، وقع الجميع تحت رحمة الاقتصاد الحر في ظل نظام الاقتصاد الرأسمالي الغربي الذي أفقرهم تحت ضغط المربين الأجانب باستثناء أسر ثرية ازدادت غنى على غنى (١٣).

وفي التعليم ، اعتمدت بعض العوائل في تعليم أبنائها على الكتاتيب. وفي أواخر القرن التاسع عشر ، أسست بضعة مدارس ابتدائية في مراكز الوحدات الإدارية ، ومدرسة ابتدائية للبنات في مركز قضاء البصرة ، فضلاً عن مدارس الأقليات الدينية والمدرسة الأمريكية التنصيرية البروتستانتية (١٤). وعلى نحو عام يقدر خبير أجنبي أن نسبة المتعلمين في العراق عام ١٨٥٠ كانت نصف في المائة من سكان العراق ثم ارتفعت النسبة إلى ٥-١٠ بالمائة في العام ١٩٠٠ (١٥).

وقد أدى ارتفاع نسبة انتشار الأمية ، وانتشار المستنقعات والأهوار في وسط العراق وجنوبه ، وبخاصة في المنطقة المحيطة بالبصرة ، وصعوبة الحصول على المياه الصالحة للشرب ، وقلة الأدوية والخدمات الصحية ، إلى انتشار الأمراض الوافدة والسارية والمقطونة بحيث يصاب الفرد بأكثر من مرض في الوقت نفسه (١٦).

انعكست هذه الأحوال وأخرى مثلها ، على المجتمع ومن ذلك ظهور حالات معينة وبخاصة من الجريمة. فقد كان أفراد القبائل البدوية يغيرون على المدينة ويشيعون الفوضى والسلب والنهب في الأسواق والمحلات في وضح النهار ، ويطلقون النار ويخلفون ضحايا أبرياء من المدنيين بين فترة وأخرى (١٧) . ومما ساعد على ذلك ، حصول أفراد القبائل في جنوب العراق على الأسلحة المهربة ، ومعظمها إنكليزي المنشأ ، من الكويت عن طريق الزبير (١٨). كذلك ضعف قوة الشرطة والجندرمه في التجهيز والتسليح ، وعدم تحرك القوات العسكرية في حدود الولاية ضد الجناة ألا بعد أخذ موافقة مقر الفيلق السادس في بغداد ، الأمر الذي سهل إفلاتهم من السلطة .

وفي شط العرب ، كان اللصوص وقطاع الطرق يستولون على بعض السفن الراسية ، ويهربون بها إلى المحمرة تخلصاً من العقوبة . ولم يطبق تماماً وعد الشيخ خزعل (١٨٩٦ - ١٩٢٥) لوالي البصرة في تسليم الفارين من العدالة في الولاية في بداية القرن العشرين (١٩) .

ومن الظواهر المستجدة التي ساعدت على الجريمة ، ظهور الملاهي بالبصرة ، وانفاق بعض الأهالي نقودهم لارتياحها ، لذا لجأ بعضهم إلى ارتكاب الجرائم للحصول على المال فضلاً

إنها أثارت المشاجرات والشاحنات بينهم . وبرزت ظاهرة المشردين في محلات العشار والبصرة اللذين أصبحوا مصدراً لإزعاج السكان بالسطو على الدور والأسواق ، وبخاصة أولئك الذين اعتادوا على ارتياد دور الملاهي والقمار (٢٠) والبغاء (٢١) .

لقد كان فرض النظام ، الشغل الشاغل للولاة اللذين أخفقوا في تحقيقه . وكانت سياسة الاستثناء المتخبطه في تبديل الولاة باستمرار إلى حد أن الوالي لم يبق في حكم الولاية إلا بضعة أشهر ، وبذلك لا يحصل على فرصة كافية في الاطلاع على أحوالها تمهيداً لإصلاح المؤسسات وتحسين الخدمات وفرض النظام . ومع ذلك ، استطاع عدد من الولاة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، من فرض الأمن والاستقرار . ومن هؤلاء على سبيل المثال ، حسين فخري باشا (١٩٠٤) الذي أصدر أمره بإلقاء اللصوص داخل أكياس في شط العرب ليكونوا عبرة لكل من يخل بالأمن ، لذا لقبه الأهالي بـ " أبو الكواني " ! (٢٢)

أدى ذلك إلى شكوى أفراد المجتمع من ظاهرة الأشقياء واللصوص . على سبيل المثال ، كتب الشيخ محمد أمين عالي باشا أعيان ، خطاباً على صفحات جريدة " البصرة الفيحاء " موجهاً إلى الوالي حسين جلال (١٩١٠) ، طالب فيه " بإصلاح أحوال الولاية وضبط النظام وقطع دابر الأشقياء اللثام كي نصبح آمنين مطمئنين على أنفسنا وأعراضنا وأحوالنا " (٢٣).

وفي الاستثناء أثيرت قضية الأمن في البصرة على أعلى المستويات . ومن ذلك لفت نائب ولاية البصرة أحمد شفيق ، أنظار المسؤولين في جلسة مجلس المبعوثان المنعقدة بتاريخ ٣ شباط ١٩٠٩ ، إلى تردي حالة الأمن وتفاقم ظاهرة الأشقياء في البصرة ، وطالب باتخاذ الإجراءات الرادعة ضدهم (٢٤). وهكذا اتفق الجميع على الوقوف ضد الجريمة ، وكان للصحافة دوراً في التنبيه إلى خطورتها.

الصحافة والجريمة الجنائية في سنجق البصرة :

نشرت جريدة " بصرة " أخباراً عن الجريمة تحت عنوان " قسم غير رسمي المخبر البصري " و " حوادث ولاية " . ونشرت الجرائد البصرية الأخرى عنها تحت عنوان " وقوعات محلّية " بأسلوب بسيط ومختصر وبعبارات عامه ودون تحديد تواريخ الحوادث تحديداً دقيقاً أو ذكر أسماء الجناة أو المجني عليهم ولا ظروف الحوادث وأسبابها إلا في النادر ، لذا لم تسبب هذه الأخبار مشاكل للشرطة أثناء التحقيقات كذلك التي سببتها الجرائد المصرية التي كانت توغل في تفصيلات الأدان والمصاق التعم بالأشخاص ، كما أن أخبارها لا تحمل الإثارة الصحافية - كتلك الجرائد - بمقد زينة مبيعاتها (٢٥) .

ولم تكن الصحافة البصرية بالمستوى المتطور في صياغة الخبر. إلا أنها كانت أحياناً تبالغ في وصف جرائم أصحاب السوابق ، وتطنّب في إبراز دور الضباط والمراتب والمسؤولين وبلائهم الحسن في أداء الواجب بقصد حصولهم على ترقية أو مكافئة. ومن ذلك ورد تحت عنوان " القبض على الأشقياء " أن الشرطة القت القبض على أحد الأشقياء الذي اعتاد على " قتل النفوس و[اقتراف] المنكرات وارتكب الفضائع والشقاوات منذ أربعة عشر سنة " ! ، وأنه لم يقع بقبضة العدالة على الرغم من صدور قرارات المحاكم بتجريمه ، واخيراً وقع بأيدي شرطيين في الفداغية ، من المقاطعات التابعة للفاو، وأقر في التحقيقات الابتدائية " بقتله ثلاثة أو أربعة أشخاص " لذا أثنت "بصرة" على همتها وطالبت بترقيتهما (٢٦) .

لم تكن جريدة " بصرة " توثق الحقائق بدقة . فقد ذكرت أن عصابة مسلحة هجمت على سكنة إحدى صرائف الرباط من محلات العشار ، ونهبت بعض الحاجيات ، وجرح صاحب الصريفة واثنين من جيرانه . واستطاع أفراد مركز الشرطة في المحلة ، من إلقاء القبض على خمسة عشر عنصراً من العصابة، وأعادت المواد المنهوبة. وفي تعليق للجريدة أوردت أن " جمعيات الأشقياء " هذه ، عاثت فساداً في " مدة ثلاثة أو خمسة أشهر " وقامت بجرائم " قبل شهر أو شهرين " بقيادة مجرم معروف ! (٢٧) وهناك أمثلة مشابهة أشارت إليها تلك الجريدة (٢٨). كانت العصابة تضم بعض العناصر يصل عددهم إلى عشرة أشقياء وأكثر من ذلك . ولا تعمل السلطة من القضاء عليها ألا بعد أن يتفاقم شرها . فقد ذكرت " بصرة " أن السلطة أحالت أفراد عصابة كانوا يجتمعون في وكر إلى المحكمة الجزائية (٢٩) .

اهتمت الجرائد البصرية الأخرى بأخبار الجريمة ، وبخاصة " مرقعة الهندي " و "البصرة الفيحاء" و " المنير " . وقد تناولت " مرقعة الهندي " الجريمة الجنائية عرضاً في زاوية " حديث بلبل " الحوارية(٣٠) . ومن خلال أخبار الجرائد نستنتج أن رجال الشرطة كانوا يستخدمون الضرب في التعامل مع المتهمين (٣١) ، وأن دور البغايا كانت هدفاً سهلاً للأشقياء في سلب الأثاث والحلي والمال ، وغالباً ما كانوا يفرون ولا تطالهم أيدي الشرطة (٣٢) .

انتقدت الصحافة البصرية رجال الشرطة بشدة على تقاعسهم في إحلال الأمن والنظام ، وتساءلت عن مبرر تعيينهم في الوظيفة إذا لم يؤديوا واجباتهم؟(٣٣) . وفي تعليق آخر قالت "البصرة الفيحاء" آلامً نستنهض هم مأموري الضبط والربط... على تعقيب وتنكيل الأشقياء البغاة السالبي الراحة والروح والمال"(٣٤).

كانت عصابات الأشقياء لا تتورع من قتل الأبرياء واقتراف السرقات (٣٥). كما كانت أحياناً تقوم بجرائمها في وضح النهار . فقد هجمت عصابة من خمسة أشقياء على سوق كاظم أغا الكبير في البصرة ، وكسرت قاصتين لمصرفيين ، واستولت على النقود المحفوظة فيهما(٣٦) .

ومن ناحية أخرى ، كان بعض أفراد الشرطة يخطئون التصرف . إذ قتلت دورية من خيالة الجندرمة ، شخصاً في صحراء الزبير بحجة رفضه تسليم سلاحه ، وبأنه " قابل الجندرمة بإطلاق الرصاص " حسبما ورد في بلاغ قائد جندرمه الولاية (٣٧) . كما أن بعض أفراد الشرطة يتساهلون مع الأشقياء ولا يلقون القبض عليهم (٣٨) ، بسبب التسيب الذي كانوا عليه لضائلة مرتباتهم الشهرية ، لذا لا عجب أن تكثر الجرائم . وفي تعليق متهمكم ورد في حوار بين البلبل و اليقظان وهي زاوية ثابتة في جريدة (البصرة الفيحاء) ، عن هجوم الأشقياء على مكبس للتمور في محلة الرباط ذهب ضحيته عدد من العاملين فيه " أن الزمن الغابر ولى ونحن بزمان الدستور والحرية ... وأما الأشقياء المتجاسرين على النهب وقتل النفس سوف يلقى القبض عليهم وما ذلك على همة مأموري الضبط بعزيز لأن أدخل قفصك وكن مطمئناً لكونك مفلساً والمفلس في القافلة أمين " (٣٩) .

الجريمة الجنائية في سنجق البصرة

في أواخر العهد العثماني

إن ما يلاحظ في إعلانات التبليغ من المحكمة الجزائية في البصرة ، أنها وصفت المتهمين ومقترفي الجرائم وصفاً دقيقاً للعلامات الفارقة في وجوههم : سلامة أو تشوه الأنف والفم والعين ، ولون شعر اللحي ، أو تصفه بالأمرد . ووضعت أطوال المتهمين ، ولون البشرة ، وسلامة الأعضاء الأخرى بحيث قام الوصف مقام الصورة الضوئية للمتهمين في المؤسسات الأمنية في الوقت الحاضر (٤٠) . كما تضمنت إعلانات التبليغ ، نوع الجريمة وأسماء المتهمين والمجني عليهم .

وهذا نموذج من إعلانات " المهل " " من سكنة المحلسمى بالدير داخل قضاء قضاء القرنة [فلان] الذي هو في سن الخمس والثلاثين هو ملاك طويل القامة ابيض اللون طويل الأنف اصفر اللحية والحاجبين أسود العينين واسع الجبهة.. و [فلان] ... المربوع القامة الضيق الجبهة المتناسب الأنف الأسود العينين الذي هو في سن الأربعة عشر وليست له لحية ... " وهكذا يصف البلاغ سبعة متهمين آخرين " متهمون بالجناية بقتل [فلان] الذي هو من أهالي المحل المذكور " ويطلب منهم المثول أمام المحكمة الجزائية ، وألا يحاكمون محاكمة علنية غيابية وتسقط عنهم الحقوق المدنية (٤١) . والنوع الثاني من التبليغات من المحكمة الجزائية ، نشرت بعد إصدار أحكام المحكمة نفسها غيابياً بحق المتهمين ، وتضمنت نوع الجريمة وأسماء مرتكبيها والمجني عليهم ، ويبلغون أحياناً أكثر من ثلاثين متهماً ، وأحياناً تذكر عدة عوائل دون أسماء ، وتختلف الأحكام بين السجن والحبس بعد التشهير . ولم نعثر على حكم بالتبرئة.

وتتضمن الأحكام تغريم المجرمين مصارف المحاكمة وإسقاط الحقوق المدنية بموجب المادة (٣٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العثماني الموقت . تنوعت الجرائم التي تضمنتها الأحكام ما بين جرائم القتل والتهديد والضرب والجرح ، والسرقه ، والتسليب ، والاغتصاب ، وتزوير العملة كما اختلفت الفئات العمرية لمقتربيه وفيما يتعلق بجرائم القتل ، أدناه جدول يعبر عنها: في المدة ١٨٩٦ - ١٩٠٢ (٤٢) و ١٩١٠ - ١٩١١ (٤٣) . استخرج من جريدة "بصرة" وجرائد بصرية أخرى .

السنة	عدد جرائم القتل	عدد المجرني عليهم		عدد المتهمين	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث
١٨٩٦	١١	١٠	٢	٣٢	
١٨٩٨	٤٣	٤٨	٥	١٤٣	
١٨٩٩	٢٩	٣١	٧	٥٠٢٨	
١٩٠٠	٩	١٦		٥٥٣٩	
١٩٠١	٨	١٣	١	١٦	
١٩٠٢	٦	٧	١	أشقياء	
١٩١٠	٣	٣		أشقياء	
١٩١١	٧	٨		أشقياء	
المجموع	١١٦	١٣٦	١٦	٢٥٨	

• حالتان منها شروع بالقتل • ويقصد به البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنائية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها .

• فضلاً عن اشتراك عدد من أفراد العشائر لم يذكر عددهم .

• بضمنهم ٢١ متهماً اشتركوا في واحدة من هذه الجرائم .

ويتضح من الجدول أن العامين ١٨٩٨ و ١٨٩٩ هما العامان اللذان ارتفع فيهما عدد جرائم القتل . ومع أن إعلانات التبليغ لا تذكر أسباب اقتراف هذه الجرائم ، إلا أنه يمكن القول أن الأسباب تعود الى تردّي الأوضاع العامة في العراق ، يلاحظ ان لعصابات الاشقياء دور في اقتراف جرائم القتل ، الظاهرة التي برزت في اواخر القرن التاسع عشر في عدد من اقطار الوطن العربي نظراً لضعف سلطة الدولة فيها .

وقد وردت أعداد عدد من مرتكبي جرائم القتل في الإعلانات (٤٤) وزعت على فئات

عمره ، وفي الأعوام ١٨٩٦ و ١٨٩٨ و ١٨٩٩ و ١٩٠١ كالآتي :

الفئة العمرية	عدد المتهمين
١٩-١٠	٢
٢٩-٢٠	٣٠
٣٩-٣٠	٥٣
٤٩-٤٠	١٩
٥٩-٥٠	١١
٦٩-٦٠	٧
المجموع	١٢٢

ويظهر من الجدول أن الفئة العمرية ٣٩-٣٠ ، هي الفئة الأكثر عدداً في ارتكاب جرائم القتل، وتليها الفئة ٢٩-٢٠ ، وأقلها ارتكاباً للجرائم العمرية الأولى والأخيرة من السلم . وفيما يتعلق بجنايات التهديد والضرب والجرح (٤٥) ، أدناه جدول للفترة (١٨٩٦ - ١٩٠١) وهو ما توفر في جريدة بصره ، لا يعبر عن حقيقتها ، بسبب أن هذه الجنايات تسوى بين المتخاصمين بالتراضي ولا تصل إلى المحاكم ، لأنها أقل أثراً من جرائم القتل كالآتي :

النسبة	جنايات التهديد والضرب والجرح	عدد المجني عليهم		عدد المتهمين	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث
١٨٩٦	٧	٩	٢	١٦	
١٨٩٩	٥	٢	٢	٢٠	
١٩٠٠	١	١	-	٢	
١٩٠١	٥	١	٢	٩	
المجموع	١٨	١٣	٦	٤٧	

وقد وردت في إعلانات التبليغ أعمار (٣٨) متهماً (٤٦) ممن اقترف جنائيات التهديد والضرب والجرح في الأعوام المذكورة في الجدول السابق وزعت كالآتي

العدد	الفئة العمرية
١	١٩-١٠
١٢	٢٩-٢٠
١٩	٣٩-٣٠
٥	٤٩-٤٠
١	٥٩-٥٠
٣٨	المجموع

وفي جنايات السرقة (٤٧) ، أمكن استخراج الجدول التالي من بعض الأعوام في الجدول الآتي :

السنة	عدد جنائيات السرقة	عدد المجني عليهم		عدد المتهمين	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث
١٨٩٦	١٠	٩	-	٤٧	-
١٨٩٧	٣	٣	-	٣٦	١
١٨٩٨	١٣	٤	-	٢٥	١
١٨٩٩	١٧	٤	٢	٦١	-
١٩٠٠	٤	٦٣	-	٢٩	-
١٩٠٢	٥	٢٩	١	٧	-
١٩١٠	٨	٧	١	أشقياء	-
١٩١١	٥	١٣	٢	أشقياء	-
المجموع	٦٥	١٣٢	٦	٢٠٥	٢

ومرة أخرى عبر الجدول عن الاستنتاج بارتفاع عدد جنائيات السرقة ، سرقة المواشي والسفن والدور . والعامل الأساسي من وراء قيامها ، الفارق الاجتماعي الواسع بين الأغنياء والفقراء واحتكار التجار للطعام وحرمان الطبقة الفقيرة من الحصول عليه بسهولة . وساعد عليها تماهل السلطة في إيقاع العقاب بمقتريها ومع ان الجنايات تناقصت منذ العام ١٩٠٠ لا انها جرائمها كانت أكثر تأثيرا بدليل ان عدد المجني عليهم كانوا أكثر في السنوات (١٨٩٦ - ١٨٩٩) ويلاحظ ان عدد النساء المجني عليهن في الجدول كن (٦) ويمكن الافتراض ان عددهن

في الواقع أكثر من ذلك : بسبب الظلم الاجتماعي الذي كان يحيط بهن انذاك. كما ان عدد المتهمات كان قليلا في الجدول وهو (٢) فقط . وهو المتوقع لان المرأة كان مكانها في البيت غالبا . وتتوفر أعمار (٧٦) متهما (٤٨) في جنايات السرقة من مجموع المتهمين (٢٠٧) خلال المدة (١٨٩٦ - ١٨٩٩) وتتوزع فئاتهم العمرية كالآتي :

الفئة العمرية	العدد
١٩-١٠	٦
٢٩-٢٠	٣٤
٣٩-٣٠	٢٤
٤٩-٤٠	٦
٥٩-٥٠	٦
المجموع	٧٦

ويتضح من الجدول أن أكثر المتهمين . كانوا من الفئة العمرية ٢٩-٢٠ . ومن إعلانات التبليغ في جريدة " بصرة " والجرائد البصرية الأخرى ، أن هناك جنايات سلب قليلة (٤٩) وهي في الجدول التالي :

السنة	نوع السلب	عدد المجني عليهم	المتهمون
١٨٩٦	سلب نقود	مجموعة	١٠
١٩٠٠	سلب حاجيات	٤	إحدى عشائر المدينة
١٩٠٢	سلب أحد الشخصيات البصرية	١	١
١٩١٠	سلب نقود	١	أشقياء
١٩١١	سلب نقود	١	أشقياء
المجموع	٥	٧	

« عدم وجود إناث بين المجني عليهم أو المتهمين : كما لم يذكر أعمار المتهمين . وهناك حوادث إحراق الصرائف (٥٠) لأسباب غير مذكورة يمكن التكهن بأن أسبابها العداوت العشائرية والعائلية والتنافس على الأرض والاختلاف على توزيع المياه وامثال ذلك . كما في الجدول التالي :

السنة	عدد جنائيات	عدد المجنني عليهم		عدد المتهمين	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث
١٨٩٨	١	١	-	-	-
١٨٩٩	٢	٢	-	٩	-
١٩٠٠	٢	مجموعة صرائف	-	١٠	-
١٩٠١	١	-	٢	١	-
المجموع	٦	٣	٢	٢٠	-

وتتوفر في الجرائد - أعمار (١٠) من المتهمين في إحراق الصرائف (٥١) وكما يلي :

الفئة العمرية	العدد
١٩-١٠	-
٢٩-٢٠	٣
٣٩-٣٠	٢
٤٩-٤٠	٣
٥٩-٥٠	٢
المجموع	١٠

ولا تعط الفروقات البسيطة في أعمار المتهمين الواردة في الجدول ، فكرة واضحة عن الفئات العمرية الأكثر في اقتراف جرائم إحراق الصرائف .

وهناك جرائم الاغتصاب (٥٢) ، سواء كانت جرائم اغتصاب الأطفال أو الفتيات ، وهي قليلة ، وعادة ما يسارع إلى تسويتها خشية الفضيحة الاجتماعية التي تسببها لذا لا يشتكي بشأنها لدى المحاكم ألا في الحالات القليلة . وهذا ما يبينه الجدول التالي :

السنة	عدد الحوادث	عدد المجرمين عليهم		عدد المتهمين	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث
١٨٩٦	٤	٢	٢	٧	-
١٨٩٧	١	-	١	١	-
١٨٩٨	٣	٢	١	٣	-
١٨٩٩	٢	١	١	٦	-
١٩٠٢	١	-	١	١	-
المجموع	١١	٥	٦	١٨	-

أما أعمار المتهمين المتوفرة (٥٣) وهم (١١) فيتوزعون على الفئات العمرية التالية :

العمر	الفئة العمرية
-	١٩-١٠
٣	٢٩-٢٠
٣	٣٩-٣٠
٤	٤٩-٤٠
١	٥٩-٥٠
١١	المجموع

وعلى أي حال ، يمكن اخذ فكرة عامة عن حجم الجريمة في سنجق البصرة ، حسب السنوات ، في الجدول التالي :

السنة	القتل	السرقه	التهديد والضرب والجرح	السلب	إجراق الصرائف	الاغتصاب	المجموع
١٨٩٦	١	١٠	٧	١	-	٤	٣٣
١٨٩٧	-	٣	-	-	-	١	٤
١٨٩٨	٣	١٣	-	-	١	٣	٦٠
١٨٩٩	٩	١٧	٥	-	٢	٢	٥٥
١٩٠٠	-	٤	١	١	٢	-	١٧
١٩٠١	-	-	٥	-	١	-	١٤
١٩٠٢	-	٥	-	-	-	١	١٢
١٩١٠	-	٨	-	١	-	-	١٢
١٩١١	-	٥	-	١	-	-	١٣
المجموع	١٦	٦٥	١٨	٤	٦	١١	٢٢٠

ويبدو من الجدول أن السنتين ١٨٩٨ و ١٨٩٩ هما الأكثر جرائمًا بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وإهمال الولاية وعدم إصلاح تلك الأوضاع في الاعوام السابقة لعام ١٩٠٠ (٥٤) . وتصبح الحالة أكثر وضوحاً بالاطلاع على أعداد المجني عليهم ، حسب السنوات ، والمستخرجة من الجداول السابقة بجمعها في الجدول التالي :

السنة	القتل	السرقه	التهديد والضرب والجرح	السلب	إجراق الصرائف	الاغتصاب	المجموع
١٨٩٦	٢	٩	١١	مجموعة من السلاية	-	٤	٣٦
١٨٩٧	-	٣	-	-	-	١	٤
١٨٩٨	٣	٤	-	-	١	٣	٦١
١٨٩٩	٣٨	٦	٤	-	٢	٢	٥٢
١٩٠٠	١٦	٦٣	١	٤	مجموعة صرائف	-	٨
١٩٠١	١٤	-	٣	-	٢	-	١٩
١٩٠٢	٨	٣٠	-	١	-	١	٤٠
١٩١٠	٣	٨	-	١	-	-	١٢
١٩١١	٨	١٥	-	١	-	-	٢٤
المجموع	١٥٢	١٣٨	١٩	٧	٥	١١	٣٣٢

وأكثر من ذلك وضوحاً عن حالة الجريمة في البصرة ، الإطلاع على أعداد المتهمين والجناة والمستخرجة من الجداول السابقة ، ويجمعها الجدول التالي :

السنة	القتل	السرقه	التهديد والضرب والجرح	إحراق الصرائف	الاغتصاب	المجموع
١٨٩٦	٣٢	٤٧	١٦	مجموعه	٧	١٠٢
١٨٩٧	-	٣٦	-	-	١	٣٧
١٨٩٨	١٤٣	٢٥	-	-	٣	١٧١
١٨٩٩	٢٨	٦١	٢٠	-	٦	١٢٤
١٩٠٠	٣٩	٢٩	٢	٤	-	٨٤
١٩٠١	١٦	-	٩	-	-	٢٦
١٩٠٢	أشقياء	٧	-	١	١	٩
١٩١٠	أشقياء	أشقياء	-	١	-	١
١٩١١	أشقياء	أشقياء	-	١	-	١
المجموع	٢٥٨	٢٠٥	٤٧	٧	١٨	٥٥٥

وهكذا يظهر من الجدول أن عدد الجناة والمتهمين قد زادوا في تسع سنوات إلى (٥٥٥) ، وهو عدد ليس بالقليل إذا أخذ بنظر الاعتبار أن الإحصائية لا تمثل كل السنين المذكورة في الجدول : كما أن كثير من المشاكل الاجتماعية والجرائم تحل عشائرياً ، وأما الفئات العمرية المتوفرة للمتهمين والجناة في البصرة تتضح على نحو عام في الجدول التالي :

الفئة العمرية	القتل	السرقه	التهديد والضرب والجرح	إحراق الصرائف	الاغتصاب	المجموع
١٩-١٠	٢	٦	١	-	-	٩
٢٩-٢٠	٣٠	٣٤	١٢	٣	٣	٨٢
٣٩-٣٠	٥٣	٢٤	١٩	٢	٣	١٠١
٤٩-٤٠	١٩	٦	٥	٣	٤	٣٧
٥٩-٥٠	١١	٦	١	٢	١	٢٠
٦٩-٦٠	٧	-	-	-	-	٧
المجموع	١٢٢	٧٦	٣٨	١٠	١١	٢٥٧

لم تتوفر في الإعلانات أعمار المتهمين والجناة في السلب ويتضح من الجدول، أن الفئة العمرية الأكثر عدداً في الجريمة هي الفئة العمرية ٣٠-٣٩ وتأتي بعدها الفئة العمرية ٢٠-٢٩. وهناك جرائم أخرى تصب في هذا المجال، ومنها إعلان من المحكمة الجزائية في البصرة (٥٥) عن تهريب شخصين للأسلحة من منطقة الخليج العربي بقصد بيعها على عناصر من العشائر في جنوب العراق، وهو أمر لا يعبر عن الحقيقة، إذ كانت عمليات تهريب الأسلحة في البصرة أوسع من ذلك بكثير (٥٦). كما ورد إعلان عن تهريب الإيرانيين إلى البصرة (٥٧) وإعلان عن مخالفة أحدهم بضرورة مراجعة المحجر الصحي (القرنيتين) (٥٨)، وإعلان آخر عن تزيف عمله من أحد سكان الفاو (٥٩). وعن جرائم المسؤولين في السلطة، ورد خبر عن تجميد اثنين من ضباط الشرطة لمدة سنة واحدة بسبب تماديتهما في الارتشاء (٦٠). والمعروف أن تعاطي الرشوة في الدوائر الحكومية كانت من أسباب تدهور الدولة العثمانية وسقوطها (٦١).

الخاتمة

اتسمت أوضاع العراق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية في أواخر العهد العثماني، بالتخلف، وغالباً ما اختصرت بالفقر والجهل والمرض، وهذا ما هيئ بيئة ملائمة للجريمة في البصرة بخاصة، وفي العراق عامة، فضلاً عن ذلك، كانت السلطة غير فعالة لذا لا يهابها أفراد المجتمع، فقد كان جميع الذين يرتكبون الجرائم طليقون، لا يأبهون لمن يمثلها بدليل أن أحكام المحكمة الجزائية في البصرة والمنشورة تحت عمود "إعلانات" في جريدة الولاية "بصرة" صدرت في محاكمات "علنية غيابية" دون استثناء، ومما شجع على هذا التسيب، أن الشرطة التي كان يجب أن تحافظ على الأمن، وتقف بوجه من يخل به، بعيدة عن مشاكل المجتمع، ولا تتدخل فيها، بل كانت مثلاً للتراخي والسلبية لذا كثرت الجريمة، وكثر الشقاء، واستغاث السكان من هذه الحالة ولا من مغيث! ومن الجدير بالذكر أن الأرقام الواردة في الجداول غير دقيقة ولا تعبر تماماً عن واقع الجريمة في سنجق البصرة لأن الجرائم والجنايات تسوى - في كثير من الأحيان - وفق العادات والتقاليد العشائرية السائدة دون أن يصل امرها الى مراكز الشرطة والقضاء.

المصادر والإحالات

- ١- نخبة من الأساتذة المبرزين والعرب المتخصصين ، معجم العلوم الاجتماعية ، تصدير ومراجعة الدكتور إبراهيم مذكور ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٢١٤ .
 - ٢- للتفصيل راجع : رجب بركات ، صحافة الخليج العربي ، الصحافة البصرية ١٨٨٩ - ١٩٧٣ م ، البصرة ١٩٧٣ ، ص ١٤-١٥ .
 - ٣- ميرزا حسن خان ، تاريخ ولاية البصرة ، دراسة الأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ترجمة بتصرف د. محمد وصفي أبو مغلي ، البصرة ، ١٩٨٠ م ، ص ٦٣ .
 - ٤- حول التقسيم الإداري في البصرة راجع : خلود عبد اللطيف عبد الوهاب اليوسف ، البصرة في العهد الحميدي ١٨٧٦ - ١٩٠٨ م ، دراسة في الأوضاع العمرانية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة أجيّزت في كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٢ ، ص ٢٢-٥٣ .
 - ٥- الكسندر آدموف ، ولاية البصرة ، ماضيها وحاضرها ، الجزء الأول ، ترجمة الدكتور هاشم صالح التكريتي ، الطبعة الأولى ، البصرة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، ص ١٥ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٥٥ ، ١٢٩ .
 - ٦- المصدر نفسه ، ص ٢٩ .
 - ٧- للتفصيل راجع : J.G.Lorimer , Gazetteer of the Persian Gulf Oman and Central Arabia , Vol. 2 , Geographical and Statistical , Holland , 1970 , P. 252-271
 - ٨- للتفصيل راجع : عبد القادر باش أعيان ، موسوعة تاريخ البصرة الكبير ، الجزء الأول ، خطط البصرة ، بغداد ، ١٩٨٨ م ، ص ٢٥٠-٢٥٢ .
 - ٩- أ.م.د. منتشا شفيلى ، العراق في سنوات الانتداب البريطاني ، ترجمة الدكتور هاشم صالح التكريتي ، بغداد ، ١٩٧٨ م ، ص ٤٥ .
 - ١٠- حنا بطاطو ، العراق ، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، الكتاب الأول ، ترجمة عفيف الرزاز ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٩٥ م ، ص ١٠٣-١٠٤ .
 - ١١- كاظم باقر علي ، الأحوال الاجتماعية في البصرة ١٨٦٩-١٩١٤ م ، دراسة في ضوء سجلات المحكمة الشرعية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، أجيّزت في كلية الآداب - جامعة البصرة ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ، ص ٢٢١ .
 - ١٢- حنا بطاطو ، المصدر السابق ، الكتاب الأول ، ص ٢٠٠ .
 - ١٣- د. كاظم باقر علي ، المصدر السابق ، ص ٢٢١ .
 - ١٤- للتفصيل راجع : باسم حمزة عباس ، تاريخ التربية والتعليم في البصرة ١٩٢١ - ١٩٥٨ م ، رسالة ماجستير غير منشورة أجيّزت من كلية الآداب - جامعة البصرة ، ١٩٩٢ م ، الفصل الأول .
 - ١٥- P. 316 , H.Longrig , Four Centuries of Modern Iraq , Oxford 1925
- للتفصيل راجع :

- د. فوزي خلف شويل ، الحالة الصحية في البصرة في ضوء الصحافة البصرية ١٨٨٩-١٩١٤ م ، مجلة " الخليج العربي " البصرة ، العدد الحادي والثلاثون ، المجلد ١-٢ ، السنة ٢٠٠٠ م ، ص ٩١-١٠٩ .
- ١٧- للتفصيل راجع :
- اداموف ، المصدر السابق ، الجزء الأول ، ص ١٣٠-١٦٣ .
- ١٨- حسين علي عبيد القطراني ، الزبير في العهد العثماني ٩٧٩-١٣٣٣ هـ ١٥٧١-١٩١٤ م ، رسالة ماجستير غير منشورة أجهزت في كلية الآداب - جامعة البصرة ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، ص ٨٥ .
- ١٩- خلود عبد اللطيف عبد الوهاب اليوسف ، المصدر السابق ، ص ١٥ ، ١٨٢ - ١٨٩ .
- ٢٠- خوله طالب لفته ، سليمان فيضي ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في العراق ١٨٨٥-١٩٥١ م ، بغداد ، ٢٠٠٣ م ، ص ٤٣-٤٤ .
- ٢١- على سبيل المثال راجع :
- "بصرة" (جريدة) ، السنة الثالثة ، العدد ١٠٦ ، ١٣١٦ هـ (٢٦ شباط ١٨٩٩) .
- ٢٢- خلود عبد اللطيف عبد الوهاب اليوسف ، المصدر السابق ، ص ١٩١-١٩٣ ،
- ٢٣- البصرة الفيحاء (جريدة) ، السنة الأولى ، (البصرة) العدد ٦ ، ٩ شوال ١٣٢٨ هـ .
- ٢٤- حميد رزاق نعمه الموسوي ، دور نواب البصرة في المجلس النيابي ١٩٢٥-١٩٥٨ م ، رسالة دكتوراه غير منشورة أجهزت في كلية الآداب البصرة ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ، ص ٤٠ .
- ٢٥- على سبيل المثال راجع :
- اللواء شفيق عصمت ، الشرطة والجمهور ، مجلة " الأمن العام " القاهرة ، العدد السابع والأربعون ، السنة الثانية عشرة ، أكتوبر ١٩٦٩ م / رجب ١٣٨٩ هـ ، ص ٢١٩-٢٢١ .
- ٢٦- على سبيل المثال راجع :
- "بصرة" السنة الثانية ، العدد ٩٦ ، ١١ جمادي الأولى ١٣٠٩ هـ (١٣ كانون الأول ١٨٩٨) ، السنة الثالثة ، العددان ٩٧ و ٩٨ ، ٤ و ١١ شعبان ١٣١٦ هـ (١٨ و ٢٥ كانون الأول ١٨٩٨) .
- ٢٧- المصدر نفسه ، السنة الأولى ، العدد ١٣٦ ، ٢١ صفر ١٣٠٨ هـ .
- ٢٨- المصدر نفسه ، السنة الثالثة ، العدد ٩٣ ، ٥ رجب ١٣١٦ هـ (١٩ تشرين الأول ١٨٩٨) .
- ٢٩- المصدر نفسه ، السنة السادسة ، العدد ٢٠١ ، ١١ رجب ١٣١٩ هـ (٢٤ تشرين الأول ١٩٠١) .
- ٣٠- المصدر نفسه ، السنة السادسة ، العدد ٢١٠ ، ذي القعدة ١٣١٩ هـ (٢٦ شباط ١٩٠٢) .
- ٣١- " مرقعة الهندي ، السنة الأولى ، العدد ٢٠ ، ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٨ هـ (٢٤ ايار ١٩١٠) .
- ٣٢- المصدر نفسه ، السنة الأولى - العدد ٢١ ، ٢٥ جمادى الأولى ١٣٢٨ هـ (٤ حزيران ١٩١٠) .
- ٣٣- " البصرة الفيحاء " السنة الثانية ، العدد ٣٩ ، ٣ محرم ١٣٢٨ هـ (١٥ كانون الثاني ١٩١٠) .
- ٣٤- " مرقعة الهندي " السنة الأولى ، العدد ٢١ ، ٢٥ جمادى الأولى ١٣٢٨ هـ (٥ حزيران ١٩١٠) .
- ٣٥- " البصرة الفيحاء " ، السنة الأولى ، العدد ١ ، ١٥ شعبان ١٣٢٨ هـ (٢١ آب ١٩١٠) .
- ٣٦- المصدر نفسه ، السنة الثانية ، العدد ٤٠ ، ١٤ محرم ١٣٢٩ هـ (١٥ كانون الثاني ١٩١١) .
- ٣٧- المصدر نفسه ، السنة الثانية ، العدد ٣٩ ، ٣ محرم ١٣٢٩ هـ (٤ كانون الثاني ١٩١١) .
- ٣٨- " المنير " السنة الأولى ، العدد ١٧ ، ربيع الثاني ١٣٣٠ هـ (٥ نيسان ١٩١٢) .
- ٣٩- " البصرة الفيحاء " ، السنة الأولى ، العدد ٧ ، ١٩ شوال ١٣٢٨ هـ (٢٣ تشرين الاول ١٩١٠) .

المصدر نفسه ، السنة الثانية ، العدد ٣٩ ، ٣ محرم ١٣٢٨ هـ (١٥ كانون الثاني ١٩١٠) ، صدرت البصرة الفيحاء بديلاً لـ "مرقعة الهندي" التي احتجبت اختياريًا ، وسارت على السياسة التي سارت عليها سابقتها لذا استمرت الزاوية الحوارية "حديث البلبل" تظهر في "البصرة الفيحاء" (رجب بركات ، المصدر السابق ، ص ٣٥)

٤٠- استخدمت الصورة الفوتوغرافية بعد منتصف القرن التاسع عشر في المؤسسات الأمنية الغربية لتشخيص المجرمين (للتفصيل راجع : سالم عبد الجبار ، التصوير الجنائي ، الطبعة الثانية ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ٧٥ ، ٦٠-٦١) .

٤١- "بصرة" السنة الثانية ، العدد ٥٦ ، ١٣ رجب ١٣٠٨ (١٢ شباط ١٨٩١) .

٤٢- راجع :

المصدر نفسه ، السنة الأولى ، العدد ١٠ ، ٢١ رجب ١٣١٣/١٨٩٦ والأعداد التالية ١١ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٤ ، والسنة الثانية العدد ٥٥ ، ٢ جمادى الآخر ١٣١٤ هـ/ ٧ تشرين الثاني ١٨٩٦ ، والعدد ٥٦ ، ١٢ شباط ١٨٩١ ، السنة الثالثة ، العدد ٧٩ ، ١ صفر ١٣١٦ هـ / ١١ تموز ١٨٩٨ م ، والأعداد ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، السنة الثالثة ، ١٨ شعبان ١٣١٦ هـ (١ كانون الثاني ١٨٩٩) و ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٦ ، ١٠٤ ، ١٠٣ ، السنة الرابعة ، العدد ١٠٩ ، ٨ ذي القعدة ١٣١٦ هـ (٢٠ آذار ١٨٩٩) والسنة الخامسة ، العدد ١٢٣ ، ١٣٨ ، ١٣٢ ، ١٢٧ العدد ١٦١ ، ١٦٠ ، ١٥٩ ، ١٥٥ ، ١٥٤ ، في ٧ محرم ١٣١٧ هـ (٢٣ آذار ١٩٠٠) ، والعدد ٢٤٨ في ١٦ شوال ١٣١٩ / ٢٦ كانون الثاني ١٩٠٢ .

٤٣- راجع :

"مرقعة الهندي" ، السنة الأولى ، العدد ٢٠ ، ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٨ هـ (٢٤ أيار ١٩١٠ م) ؛ "البصرة الفيحاء" ، السنة الأولى ، العدد ٧ ، ١٩ شوال ١٣٢٨ هـ (٢٤ تشرين الأول ١٩١٠) ، والسنة الثانية ، العدد ٤٠ ، ١٤ محرم ١٣٢٩ هـ (٢٦ كانون الثاني ١٩١٠) ؛ "المنير" السنة الأولى ، العدد ٤ ، ١٧ شعبان ١٣٢٩ (١٣ آب ١٩١١) ؛ "التاج" ، السنة الأولى ، العدد ٥ ، ٢٤ شعبان ١٣٢٩ هـ (٢٠ آب ١٩١١) ؛ "الرشاد" ، السنة الأولى ، العدد ٦ ، ٢٥ شوال ١٣٢٨ (٣ تشرين الأول ١٩١٠)

٤٤- راجع :

"بصرة" السنة الأولى ، الأعداد ١٠ ، ٤٢ ، ٣٨ ، ٣٢ ، ١٩ ، المبتدأة بتاريخ ٢١ رجب ١٣١٣ هـ/ ١٨٩٦ والنتيجة بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٣١٤ / ١٨٩٦ ؛ السنة الثانية ، العدد ٤٤ ، ٢ جمادى الآخرة ١٣١٤ هـ (٧ تشرين الثاني ١٨٩٦ م) ؛ السنة الثالثة ، الأعداد ١٠٧ ، ٩١ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٧ ، المبتدأة بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى ١٣١٦ هـ (١٨٩٨) والنتيجة بتاريخ ١١ رمضان ١٣١٦ هـ ؛ السنة الخامسة الأعداد ١٩٥ ، ١٩٩ ، ٢١٦ ، ٢٣٢ ، ٢٤٠ المبتدأة بتاريخ ٢٨ رجب ١٣١٦ هـ / ١٩٠٢ والنتيجة بتاريخ (٢٧ رجب ١٣١٩) (٢ تشرين الثاني ١٩٠٢)

٤٥- راجع :

المصدر نفسه ، السنة الأولى ، العدد ١٥ ، ٢٦ شعبان ١٣١٣ هـ (١١ شباط ١٨٩٦) ، والأعداد ٨٠ ، ٩٤ ، ٩٨ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٣٦ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٩٤ والنتيجة بالعدد ١٩٩ ، السنة السادسة ، ٢٠ جمادى الأولى ١٣١٩ هـ (٤ أيلول ١٩٠١ م) .

٤٦ - راجع :

المصدر نفسه ، السنة الثانية ، العدد ٤٩ ، ٢٣ رجب ١٣١٤ هـ (٢٨ كانون الأول ١٨٩٦ م) ،
والأعداد ٥٨ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ١٠٣ ، السنة الثالثة ، العدد ١٠٤ ، ٢٥ رمضان ١٣١٦ هـ (٦ شباط ١٨٩٩ م) ،
السنة الخامسة ، العدد ١٧٠ ، ١٥ جماد الأولى ١٣١٨ هـ (٣١ آب ١٩٠٠) والعدد ١٧٤ ، السنة السادسة ،
العدد ١٩٤ ، ٩ ربيع الآخر ١٣١٩ هـ (٢٦ تموز ١٩٠١)

٤٧ - المصدر نفسه ، السنة الأولى ، العدد ١١ ، ٢٨ رجب ١٣١٣ هـ / ١٤ كانون الثاني ١٨٩٦ م ، والأعداد
التالية ٣١ ، ٣٤ السنة الثانية ٤٤ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٣ ، السنة الثالثة الأعداد ٧٩ ، ٨٢ ،
٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، السنة الرابعة الأعداد
١١٠ ، ١١٨ ، ١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٣٣ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، السنة الخامسة الأعداد ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ،
١٦٠ ، ١٦٥ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، السنة السادسة الأعداد ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٤ ، ٢١٧ ،
٢٣٢ ، والمنتوية بالعدد ٢٤٠ بتاريخ ٢٧ رجب ١٣١٩ هـ (٢ تشرين الثاني ١٩٠٣) .

٤٨ - المصدر نفسه ، السنة الأولى ، الأعداد ١١ ، ١٧ ، ٣١ ، ٣٤ ، السنة الثانية ، الأعداد ٤٩ ، ٥١ ، ٥٨ ،
السنة الثالثة ، ٨٧ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٣ ، ١٠٧ ، السنة الرابعة ، ١٢٢ ، السنة
الخامسة ١٦٦ ، ١٧٤ ، ١٨١ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢١٦ ، السنة السادسة ، العدد ٢٤٠ ، المبتدئة بتاريخ ٢٨
رجب ١٣١٣ هـ (١٤ كانون الثاني ١٨٩٦ م) والمنتوية بتاريخ ٢٧ رجب ١٣١٩ هـ (٢ تشرين الثاني
١٩٠٢) .

٤٩ - المصدر نفسه ، السنة الأولى ، العدد ١١ ، ٢٨ رجب ١٣١٣ هـ / ١٨٩٦ ، السنة الخامسة ، العدد ١٥٩ ، ١٠
محرم ١٣١٨ هـ (١٠ آيار ١٩٠٠) السنة السادسة ، العدد ٢٤٤ ، ٢٦ شعبان ١٣١٩ هـ (٢٠ تشرين الثاني
١٩٠٢) ، " مرقعة الهندي " ، السنة الأولى ، ٢٥ جمادى الأولى ١٣٢٨ هـ (٤ حزيران ١٩١٠) ((البصرة
الفيحاء)) ، السنة الأولى ، العدد ٧ ، ١٩ شوال ١٣٢٨ هـ (٢٤ تشرين الأول ١٩١٠) ، السنة الثانية ،
العدد ٤٠ ، ١٤ محرم ١٣٢٩ (كانون الثاني ١٩١٠ م) ، " التاج " ، السنة الأولى ، العدد ٥ ، ٢٤ شعبان
١٣٢٩ (٢٠ آب ١٩١١ م) .

٥٠ - راجع :

" بصرة " ، السنة الأولى ، العدد ١٥ ، ٢٦ شعبان ١٣١٣ هـ (١١ شباط ١٨٩٦) ، السنة الرابعة ،
العدد ١٢٤ ، ٢ ربيع الأول ١٣١٧ هـ (١١ تموز ١٨٩٩ م) ، السنة الخامسة ، العدد ١٦٤ ، ٣ صفر ١٣١٨
هـ (٩ تموز ١٩٠٠) ، السنة الرابعة ، العدد ١٢٤ ، ٢ ربيع الأول ١٣١٧ هـ (١١ تموز ١٨٩٩ م) ، السنة
الخامسة ، العدد ١٦٤ ، ٣ صفر ١٣١٨ هـ (٩ تموز ١٩٠٠) ، العدد ١٨١ ، ٢٤ شوال ١٣١٨ هـ (١٤ شباط
١٩٠١) ، العدد ١٨٤ ، ١ ذي الحجة ١٣١٨ هـ (٢٢ آذار ١٩٠١) .

٥١ - المصدر نفسه ، السنة الأولى ، العدد ١٧ ، ١٠ رمضان ١٣١٣ هـ (٢٤ شباط ١٨٩٦ م) ، السنة الثالثة ، العدد
٨٠ ، ربيع الأول ١٣١٦ هـ (٢٥ تموز ١٨٩٨) ، العدد ٩٦ ، ٢٩ رجب ١٣١٦ هـ (١٣ كانون الأول ١٨٩٨
م)

٥٢ - راجع :

المصدر نفسه ، السنة الأولى ، العدد ١٥ ، ٢٦ شعبان ١٣١٣ هـ (١١ شباط ١٨٩٦ م) ، والأعداد ١٨ ، ٢٣ ،

٣١ ، ٤٢ ؛ السنة الثالثة ، ٢١ صفر ١٣١٦ هـ (١١ تموز ١٨٩٨ م) ، والأعداد ٨٠ ، ٩١ ، ٩٣ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ؛
؛ السنة الرابعة ، ١١٣ ، ١٣ ذي الحجة ١٣١٦ هـ (٢٤ نيسان ١٨٩٩ م ؛ السنة الخامسة ، العدد ٢١٤ ، ٢٧
ذي الحجة ١٣١٩ هـ (٦ نيسان ١٩٠٢) .

٥٣- المصدر نفسه ، السنة الأولى ، العدد ١٨ ، ١٧ رمضان ١٣١٣ هـ (٢ حزيران ١٨٩٦ م) ؛ والأعداد ٢٣ ، ٤٢ ؛
؛ السنة الثالثة ٧٩ ، ٩١ ، ٩٣ ، والعدد ١٠٧ ، ٢٣ شوال ١٣١٦ هـ (٦ آذار ١٨٩٩ م) ؛ السنة الرابعة
، العدد ١١٣ ، ١٣ ذي الحجة ١٣١٦ (٢٤ نيسان ١٨٩٩ م) ؛ السنة الخامسة ، العدد ٢١٤ ، ٢٧ ذي الحجة
١٣١٩ هـ / ٦ نيسان ١٩٠٢ م ،

٥٤- ستيفن همبلي لونكريك ، العراق من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٥٠ ، الجزء الاول ، ترجمة سليم طه التكريتي
، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ١٩ ، ٤٣ - ٤٥ ، ٥٩ ، ٦٨ ، ٧٢ .
٥٥- راجع :

(بصرة) ، السنة الرابعة ، العدد ١٦٣ ، ٧ ذي القعدة ١٣١٠ هـ (٢٢ أيار ١٨٩٣ م) ، العدد ١٨٣ ، ١٩ ربيع
الثاني ١٣١١ هـ (١٨٩٣ م) .

٥٦- حسين علي عبيد القطراني ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .

٥٧- "بصرة" السنة الرابعة ، العدد ١٣٤ ، ٢٠ جمادى الآخر ١٣١٧ / ١٨٩٩ .

٥٨- المصدر نفسه ، السنة الرابعة ، العدد ١٣٢ ، ١٤ جمادى الآخر ١٣١٧ هـ (١٠ تشرين الأول ١٨٩٩ م) .

٥٩ - المصدر نفسه ، السنة الثالثة ، العدد ٩٣ ، ١٥ رجب ١٣١٦ هـ (١٩ تشرين الثاني ١٨٩٨) ؛ العدد
٩٩ ، ١٨ شعبان ١٣١٦ هـ (١ كانون الثاني ١٨٩٩ م ؛ السنة الخامسة ، العدد ٢١٦ ، ١٢ محرم ١٣٢٠ هـ)
١ أيار ١٩٠٢ م).

٦٠ - " المصدر نفسه ، السنة الثالثة ، العدد ٩٣ ، ١٥ رجب ١٣١٦ هـ .

٦١- التفصيل راجع :

حميد أحمد حمدان التميمي ، التطور التاريخي لهيكل القضاء العثماني وأثره في العراق ١٨٣٩-١٩١٤ م ،
أطروحة دكتوراه غير منشورة أجازت في كلية الآداب - جامعة البصرة ، ١٩٩٥ م ، ص ١٧ ؛ أود حميد
أحمد حمدان التميمي ويوسف عبد الكريم طه الرديني ، تفشي ظاهرة الرشوة وأثره في أضعاف البنية
الداخلية للدولة العثمانية ، مجلة " المعلم الجامعي " ، كلية المعلمين - جامعة البصرة - ميسان ، المجلد
الثالث ، العدد السادس كانون الثاني ٢٠٠١ م ، ص ٢٧-٣٣ .